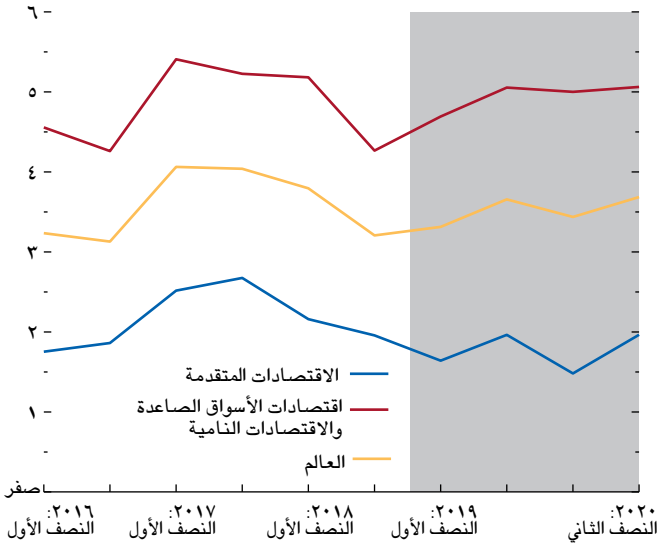


الشكل البياني ١: معدلات النمو نصف السنوي

(التغير نصف السنوي %، محسوبا على أساس سنوي)

من المتوقع أن يستقر النمو العالمي في النصف الأول من ٢٠١٩ ثم يعاود الارتفاع.



المصدر: تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

المعوقات المؤقتة أمام النمو في منطقة اليورو، والاستقرار التدريجي للأوضاع في اقتصادات الأسواق الصاعدة الواقعة تحت ضغوط، ومنها الأرجنتين وتركيا. ويتوقع استمرار تحسن الزخم في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عام ٢٠٢٠، مما يرجع في الأساس إلى التطورات في الاقتصادات التي تعاني حالياً من حالة عسر على مستوى الاقتصاد الكلي — وهو تنبؤ يخضع لقدرة كبير من عدم اليقين. وعلى النقيض من ذلك، يتوقع استمرار تباطؤ النشاط في الاقتصادات المتقدمة بالتدريج مع انحسار أثر التنشيط المالي في الولايات المتحدة وميل النمو نحو مستواه الممكن المحدود للمجموعة.

وبعد عام ٢٠٢٠، يتوقع استقرار النمو العالمي عند حوالي ٣,٦٪ على المدى المتوسط، تدعمه زيادة الحجم النسبي للاقتصادات، على غرار اقتصادي الصين والهند، اللتين يتوقع لهما تحقيق نمو قوي مقارنة بالاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة التي تنمو بوتيرة أبطأ (وإن كان نمو الصين إلى مستوى أكثر اعتدالاً في نهاية المطاف). وكما أشارت أعداد سابقة من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»،

التوسع يزداد ضعفاً

بعد أن حقق النشاط الاقتصادي العالمي نمواً قويا في ٢٠١٧ و٢٠١٨، شهد تباطؤاً ملحوظاً في النصف الثاني من العام الماضي، انعكاساً لطائفة من العوامل التي أثرت على الاقتصادات الكبرى. فقد انخفض النمو في الصين عقب إجراءات التشديد التنظيمي التي كانت لازمة لكبح نشاط صيرفة الظل والتي تزامنت مع زيادة التوترات التجارية مع الولايات المتحدة. وفقد اقتصاد منطقة اليورو زخماً أكبر من المتوقع مع ضعف ثقة المستهلكين والأعمال واضطرب إنتاج السيارات في ألمانيا نتيجة لتطبيق معايير الانبعاثات الجديدة؛ كما هبط الاستثمار في إيطاليا مع اتساع فارق العائد على السندات السيادية؛ وقلّ الطلب الخارجي، لا سيما من آسيا الصاعدة. وفي مناطق أخرى من العالم، تضرر النشاط في اليابان بفعل الكوارث الطبيعية. وأثرت التوترات التجارية بصورة متزايدة على ثقة الأعمال، وبالتالي تدهور المزاج السائد في الأسواق المالية، مع زيادة ضيق الأوضاع المالية بالنسبة للأسواق الصاعدة المعرضة للمخاطر في ربيع ٢٠١٨ ثم الاقتصادات المتقدمة في أواخر العام، مما أثر سلباً على الطلب العالمي. وخفت حدة الأوضاع في ٢٠١٩ عندما أشار الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى زيادة تيسير موقف السياسة النقدية وازداد تفاؤل الأسواق حيال الاتفاق التجاري بين الولايات المتحدة والصين، لكن الأوضاع لا تزال أكثر تقييداً بقليل مقارنة بما كانت عليه في الخريف.

النمو العالمي مهيباً للتراجع على المدى القصير، ثم يشهد تحسناً محدوداً فيما بعد

نتيجة لهذه التطورات، يتوقع حالياً أن يتباطأ النمو العالمي من ٣,٦٪ في ٢٠١٨ إلى ٣,٣٪ في ٢٠١٩، قبل أن يعود إلى ٣,٦٪ في ٢٠٢٠. وقد خُفّضت توقعات النمو لعام ٢٠١٨ بمقدار ٠,١ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات عدد أكتوبر ٢٠١٨ من تقرير «آفاق الاقتصاد العالمي»، تعبيراً عن ضعف النمو في النصف الثاني من العام، كما يتم الآن تخفيض التنبؤات لعامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بمقدار ٠,٤ نقطة مئوية و٠,١ نقطة مئوية، على الترتيب. وتشير التنبؤات الحالية إلى استقرار النمو العالمي في النصف الأول من ٢٠١٩ ثم اكتسابه قوة أكبر بعد ذلك (الشكل البياني ١). ويرتكز التحسن المتوقع في النصف الثاني من ٢٠١٩ على التراكم المستمر للإجراءات التنشيطية التي تتخذها السياسات في الصين، ومظاهر التحسن في مزاج الأسواق المالية العالمية مؤخراً، وانحسار بعض

وامتداد فترة عدم اليقين بشأن المالية العامة وارتفاع العائدات في إيطاليا — وخاصة إذا صاحبها ركود أعمق — مع احتمال انتقال التداعيات السلبية إلى اقتصادات أخرى في منطقة اليورو. ويمكن أيضا أن يزداد ضيق الأوضاع المالية العالمية إذا ما أجرت الأسواق إعادة تقييم سريعة لموقف السياسة النقدية في الولايات المتحدة. وعلى المدى المتوسط، يشكل تغير المناخ والخلاف السياسي القائم في سياق تزايد عدم المساواة مخاطر بارزة يمكن أن تخفض الناتج العالمي الممكن، مما يُحْدِث انعكاسات حادة على بعض البلدان المعرضة للمخاطر بوجه خاص.

أولويات السياسات

وسط تراجع زخم النمو العالمي ومحدودية الحيز المُتاح على مستوى السياسات لمكافحة حالات الهبوط الاقتصادي، ينبغي أن يكون تجنب الخطوات الخاطئة التي يمكن أن تضر بالنشاط الاقتصادي على رأس أولويات السياسات. وينبغي أن تهدف السياسة الاقتصادية الكلية والسياسة المالية إلى منع المزيد من التباطؤ حيثما كان من الممكن هبوط الناتج إلى أقل من المستوى المحتمل وأن تهدف أيضا إلى تسهيل الهبوط الهادئ في النشاط الاقتصادي عند الحاجة إلى سحب الدعم الذي تقدمه السياسات. وعلى المستوى الوطني، يقتضي هذا وجود سياسة نقدية تضمن بقاء التضخم على المسار الصحيح الذي يحقق هدف البنك المركزي (أو إذا كان قريبا من الهدف، تضمن استقراره عند هذا المستوى) وتكفل استمرار ثبات التوقعات التضخمية. ويتطلب هذا أيضا حسن إدارة سياسة المالية العامة للمفاضلات بين دعم الطلب والتأكد من استمرار الدين العام على مسار يمكن الاستمرار في تحمله. وإذا كان الأمر يتطلب ضبطا ماليا في وجود سياسة نقدية مقيدة، ينبغي معايرة وتيرة الضبط لضمان الاستقرار مع تجنب الإضرار بالنمو على المدى القصير واستنزاف البرامج التي تحمي محدودتي الدخل. وإذا تبين أن تباطؤ النشاط في الوقت الراهن أشد حدة وأطول أمدا مما يتوقعه السيناريو الأساسي، ينبغي أن تصبح السياسات الاقتصادية الكلية أكثر تيسيرا، ولا سيما إذا ظل الناتج أقل من مستواه الممكن ولم يكن الاستقرار المالي معرضا للخطر. وفي جميع الاقتصادات، لا بد من اتخاذ إجراءات تدفع نمو الناتج الممكن، وتعزيز طابعه الاحتوائي، وتدعم الصلابة في مواجهة الصدمات. على المستوى متعدد الأطراف، تتمثل الأولوية القصوى للبلدان في تسوية الخلافات التجارية على أساس تعاوني، دون زيادة الحواجز التشويهية التي من شأنها أن تزيد من زعزعة الاقتصاد العالمي المتباطئ.

فسيُتجه نمو الاقتصادات المتقدمة إلى الانخفاض على امتداد فترة التوقع متأثرا بضعف نمو إنتاجية العمالة وتباطؤ توسع القوى العاملة في سياق شيخوخة السكان. ويتوقع استقرار النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية عند مستوى أقل قليلا من ٥٪، وإن كان سيختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر. ولا تزال الآفاق المتوقعة لآسيا الصاعدة مواتية في السيناريو الأساسي، مع توقع حدوث تباطؤ تدريجي في نمو الصين يقترُب به من المستويات القابلة للاستمرار ومع تقارب الاقتصادات الواعدة نحو مستويات دخل أعلى. وفي المناطق الأخرى، أصبحت الآفاق معقدة بسبب مزيج من الاختناقات الهيكلية، وتباطؤ النمو في الاقتصادات المتقدمة، وكذلك ارتفاع الديون وضيق الأوضاع المالية في بعض الحالات. وهذه العوامل، إلى جانب تراجع أسعار السلع الأولية والصراعات الأهلية أو النزاعات في بعض الحالات، تساهم في ضعف الآفاق متوسطة الأجل لكل من أمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، وأجزاء من إفريقيا جنوب الصحراء. وعلى وجه التحديد، تبدو آفاق التقارب قائمة بالنسبة لحوالي ٤١ اقتصادا من اقتصادات الأسواق الصاعدة والنامية، التي تساهم بنحو ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي المقيس على أساس تعادل القوى الشرائية ويقترُب عدد سكانها الكلي من مليار نسمة، مع توقُّع زيادة هبوط نصيب الفرد من الدخل إلى مستويات أقل من الاقتصادات المتقدمة على مدار الخمس سنوات المقبلة.

ميزان المخاطر يرجح كفة التطورات السلبية

بينما يمكن أن يحقق النمو العالمي مفاجأة سارة إذا تمت تسوية الخلافات التجارية بسرعة لاسترداد ثقة الأعمال وتحسين مزاج المستثمرين، إلا أن ميزان المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد لا يزال يرجح كفة التطورات السلبية. فمن الممكن أن يزداد ضعف النمو إذا زاد تصاعد التوترات التجارية وما يصاحبه من زيادة في عدم اليقين بشأن السياسات. ولا تزال الاحتمالات تميل إلى جانب التدهور الحاد في مزاج الأسواق، مما قد يعني حدوث عمليات إعادة توزيع للحفاظ بعيدا عن الأصول الخطرة، واتساع فروق العائد مقارنة بسندات الملاذ الآمن، ووجود أوضاع مالية أضيّق بشكل عام، وخاصة بالنسبة للاقتصادات المعرضة للخطر. وتتضمن الدوافع المحتملة لهذه الحالة انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي دون اتفاق، واستمرار ضعف البيانات الاقتصادية التي تشير إلى فترة مطولة من التباطؤ في النمو العالمي،